الاقتصاد الأزرق أداة لاستدامة البيئة البحرية الإشارة إلى مبادرة "WESTMED "

The blue economy is a tool for the sustainability of the marine environment "reference to the WESTMED initiative "

قعيد لطيفة [1]

المركز الجامعي تيبازة – الجزائر

gaid.latifa@cu-tipaza.dz

تاريخ الارسال: 2024/03/ 16 تاريخ القبول: 2024/11/ 27 تاريخ النشر : 2025/03/ 03

ملخص:

عمدت العديد من الدول والمنظمات الدولية لتدشين خطط عمل ومبادرات لتعزيز الاستفادة من الموارد البحرية بما يحقق التنمية المستدامة المنشودة ويعزز من توفير فرص العمل اللائق، ومن هذه المبادرات التي سنتناولها في هذه الدراسة مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب البحر الأبيض المتوسط، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز النمو والوظائف الزرقاء المستدامة وتحسين الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي في غرب البحر المتوسط، وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين الدول المعنية حول الأهداف الرئيسية وعدد من مجالات العمل ذات الأولوية والتي سوف يأتي ذكرها فيما بعد في سياق عرض هذه المبادرة.

الكلمات المفتاحية :البيئة البحرية، الاقتصاد الأزرق ، التنمية المستدامة ، مبادرة WESTMED.

Abstract:

Many countries and international organizations have intentionally launched work plans and initiatives to enhance the utilization of marine resources in order to achieve the desired sustainable development and enhance the provision of decent work opportunities. Among these initiatives that we will address in this study is the sustainable development initiative for the blue economy in the western Mediterranean, where this initiative aims to promote sustainable blue growth and jobs and improve security, safety and environmental conservation and biological diversity in the western Mediterranean, through coordination and cooperation between the countries concerned On the main objectives and a number of priority work areas that will be mentioned later in the context of presenting this initiative.

Key words: *Marine environment, blue economy, sustainable development, WESTMED initiative.*

1 – **المؤلف المرسل**: قعيد لطيفة ، الإيميل: gaid.latifa@cu-tipaza.dz

مقدمة:

تعتبر المحيطات والبحار والمناطق الساحلية في العالم أكبر النظم البيئية على كوكب الأرض، وتمثل جزء ثمين من الموارد الطبيعية. كما أنها هامة جدا لكسب الرزق والأمن الغذائي لمليارات من الناس في جميع أنحاء العالم ، إضافة لتحقيق الإزدهار الإقتصادي لمعظم المجتمعات حول العالم، حيث يتم نقل 90% من التجارة العالمية عن طريق البحر. كما تتيح مصائد الأسماك والزراعة المائية سبل العيش والدخل لما قدر عدده 54.8 مليون شخص يعملون في القطاع الأولي لإنتاج الأسماك في عام 2010 ، ويعمل ما يناهز سبعة ملايين من بينهم بشكل عرضي في صيد أو تربية الأسماك.[1]

يتمتع الاقتصاد البحري لمنطقة غرب البحر المتوسط بإمكانيات هائلة للتنمية في جميع القطاعات ذات الصلة حيث يوجد في المنطقة 200 ميناء ومحطة ونحو 40 ٪ من جميع البضائع تمر عبر البحر الأبيض المتوسط،[2] كما تقوم منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط بجذب أعداد كبيرة من السياح ، ويرجع ذلك جزئيا إلى ثروتها الفنية والثقافية، حيث تزخر بالتنوع البيولوجي وتضم 481 منطقة بحرية محمية و 2000 موقع طبيعي، وتعد المنطقة أرضا غنية بالصيد، حيث تمثل أكثر من 30٪ من إجمالي قيمة مبيعات البحر المتوسط ، وتوفر أكثر من 36000 فرصة عمل مباشرة على سفن الصيد.[3]

- **الإشكالية**

على الرغم من المزايا التي ذكرت سابقا غير أن قدرة هذه البيئات البحرية على توفير الوظائف والأمن الغذائي على المدى الطويل تخضع بالفعل لضغوط من الأنشطة الإقتصادية البشرية، حيث تواجه منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط عددا من التحديات وهي أيضا مهددة بمناهج التنمية المجزأة وغير المنسقة والتي غالبا ما تتعارض مع ما يخبرنا به العلم أنه من الممكن أن تكون سليمة بيئيا. لذلك هناك حاجة واضحة إلى مبادرة مشتركة لتمكين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة من العمل عبر الحدود من أجل زيادة السلامة والأمن ، تعزيز الوظائف والنمو الأزرق المستدام والحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في غرب البحر المتوسط.

ولمعالجة هذا الاشكال يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاقتصاد الأزرق؟
- ما الهدف من مبادرة WESTMED؟

- **فرضيات الدراسة:**

للاجابة على التساؤلات السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يقصد بالاقتصاد الازرق ، الاقتصاد الذي يحافظ على استدامة البيئة البحرية
- تهدف مبادرة WESTMED إلى خلق تعاون بين دول غرب البحر الأبيض المتوسط لاستغلال الامكانيات المتاحة لحماية البيئة البحرية وتحقيق النمو الازرق.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة التحديات التي تواجهها البيئة البحرية.

- التطرق الى مفهوم الاقتصاد الأزرق.
- الوقوف على أحد المبادرات التي تعنى بالاقتصاد الأزرق المتمثلة في مبادرة WESTMED.

- **منهج الدراسة:**

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي لأنه مناسب للموضوع الذي تتناوله الدراسة، وذلك من خلال الوقوف على ماهية الاقتصاد الازرق، وكذا الاطلاع على الاولويات التي اعتمدتها بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط في مبادرتها لدعم تطور الاقتصاد الأزرق وضمان استدامة الأنشطة البحرية.

- **محاور الدراسة:**

لمعالجة الإشكال المطروح تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

- **المحور الأول** : ماهية الإقتصاد الأزرق .
- **المحور الثاني** : مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط (WESTMED).

المحور الأول : التعريف بالإقتصاد الأزرق.

فى ظل تدهور البيئة البحرية خاصة في الدول الجزرية الصغيرة ، دعا مؤتمر ريو + 20 إلى إيجاد آلية للإستخدام المستدام للموارد البحرية، حيث اتفق الحاضرون في القمة على ضرورة الاستعمال المستدام للموارد البحرية الطبيعية .بما يضمن تحقيق مباديء التنمية المستدامة، وأهمها القضاء على الفقر وتحسين رفاهية الإنسان عن طريق إيجاد فرص العمل اللائق للجميع ، وفي نفس الوقت الحفاظ على الأداء الصحي للأنظمة البيئية للبحار والمحيطات وسواحل تلك البلدان .

أولا: التحديات التي تواجه إقتصاديات البيئة البحرية.

تعد المحيطات أهم عوامل تثبيت المناخ حيث تمتص مباشرة الكثير من الحرارة وتعيد تدوير حصة كبيرة من غازات الدفيئة. كما أنها توفر دعما كبيرا للإنسانية من خلال الغذاء والطاقة والنقل والترفيه والعديد من الفوائد غير الملموسة. ولكن الإندفاع نحو زيادة وتسريع النمو ، رافقه تجاهل صحة المحيطات لفترة طويلة مما أدى إلى مستويات خطيرة من التلوث والتحمض والاحترار مع عواقب وخيمة للغاية.[4] كما أن هناك أدلة متزايدة على أن الخسائر في رأس المال الطبيعي للمحيطات الناتجة عن النشاط الاقتصادي غير المستدام تؤدي إلى تآكل قاعدة الموارد التي يعتمد عليها هذا النمو.[5]

ورغم كبر حجم الاقتصاديات القائمة على الموارد البحرية، غير أنها تواجهها الكثير من المخاطر التي تكون عائقا على استدامة هذه الموارد وتشكل تهديدا كبيرا للبيئة البحرية، ومن بين هذه المخاطر: [6]

- فقدان التنوع البيولوجي: يتسبب تدهور رأس المال الطبيعي في النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في فقدان التنوع البيولوجي، حيث يتم تدمير المواطن الحيوية وتهديد الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض.
- صيد الأسماك غير المستدام: يعاني قطاع صيد الأسماك من ممارسات صيد غير مستدامة مثل الصيد الجائر والتجارة غير المشروعة. يؤدي ذلك إلى نفاد مصادر الأسماك وتهديد استدامة مورد الغذاء والأمن الغذائي.

– تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر: يعد تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر تحديات كبيرة، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة وتأثيرات سلبية على النظم البيئية البحرية والسواحلية.

– تحمض المسطحات المائية: يحدث تحمض المسطحات المائية نتيجة زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الكائنات البحرية والشعاب المرجانية.

– أنشطة السياحة البحرية والساحلية غير المستدامة: تشكل أنشطة السياحة البحرية والساحلية ضغطا كبيرا على الموارد البحرية، مثل الغوص وركوب الأمواج والرحلات البحرية، مما يؤدي إلى تلوث وتدهور البيئة البحرية والسواحلية.

– أنشطة النقل والشحن البحري: يعد النقل والشحن البحري من أكبر المصادر لتلوث المياه البحرية بالمواد النفطية والملوثات الكيميائية الأخرى، مما يؤثر على الحياة البحرية والبيئة البحرية بشكل عام.

– التلوث البحري الناتج عن أنشطة استخراج المعادن والنفط والغاز، كما يعاني المحيط من التلوث الناجم عن ملايين الكيلوغرامات من البلاستيك، وحسب التقديرات يوجد في المحيط عدد يتراوح بين 15 تريليون و 50 تريليون قطعة بلاستيكية. وهو ما يقضي على الأحياء البحرية .[7]

تشمل هذه التحديات القدرة على فهم الجوانب المتعددة لاستدامة المحيطات وإدارتها على نحو أفضل، وإدراك أن الإدارة المستدامة لموارد المحيطات تتطلب التعاون عبر القطاعين العام والخاص وعبر الدول القومية،[8] وهو ما يلزم تبني نهج "الإقتصاد الأزرق" باعتباره نوع من الاقتصاد يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية بالمحيطات وتحقيق استدامة البيئة البحرية.

ثانيا: ماهية الإقتصاد الأزرق:

في سنة 1990 أطلق رجل الأعمال والاقتصادي البلجيكي غونتر بولي (Günter Pauli) مفهوم الإقتصاد الأزرق، وهو مفهوم يهدف إلى إدماج الأنشطة البحرية ضمن اقتصاد دائري، من خلال مبدأ التجدد الطبيعي. ويراد لهذا المفهوم أن يكون محاكاة حيوية للطبيعة من حيث كونه مستوحى من قوى الطبيعة المتجددة. وفي هذا الصدد، فإنه من الممكن الإستمرار في استغلال البحار والمحيطات والوصول إلى هدف "صفر نفايات"، من خلال الإبتكار التكنولوجي وفرص إعادة التصنيع التي يمنحها .[9]

وهناك عدة مصطلحات أطلقت على مفهوم الاقتصاد الأزرق حيث أشارت اليه الوثائق والتقارير الصادرة عن المفوضية الاوروبية باسم "الاقتصاد الأخضر الأزرق" أو "النمو الأزرق ، الاقتصاد الأخضر البحري الجديد" (المفوضية الأوروبية ، 2012) ، أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة أطلق عليه "الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 2012) ، واقتصرت منظمة الاغذية الزراعية على مصطلح "النمو الأزرق" (منظمة الأغذية والزراعة ، 2013)، لنخلص في الأخير إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي حددت المفهوم ب "النمو الأخضر في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [OECD]، 2015).[10]

تم اطلاق مفهوم الإقتصاد الأزرق من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على البلدان الجزرية، وفي مقدمتها جزر الكاريبي، ويعرف البرنامج الاقتصاد الأزرق على أنه " اقتصاد يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين رفاهية الأفراد ، مع الحد من الندرة الايكولوجية والمخاطر البيئية بشكل كبير".[11] ويمثل النمو الاقتصادي المستدام بيئيا بالمحيطات استراتيجية تحافظ على التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب عمل لمكافحة الفقر ومواجهة القيود على الموارد وتحدي أزمة المناخ.[12] ولكنها ترتكز في سياق العالم النامي وصممت لتعكس ظروف واحتياجات البلدان التي تعتمد على مواردها البحرية كقاعدة مستقبلية. ويركز منهج الإقتصاد الأزرق على مبدأ الإنصاف الذي يضمن للبلدان النامية مايلي :[13]

– التحكم في مصادرها البحرية والاستفادة القصوى منها، بما في ذلك اتفاقات الصيد واستخراج الموارد البيولوجية والنفط والمعادن.

– تعزيز المساواة الوطنية والتنمية الشاملة وخلق فرص عمل مناسبة للجميع، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

– تنعكس اهتماماتهم ومصالحهم بشكل صحيح في تطور البحار الخارجة عن الدائرة الوطنية ، بما في ذلك صقل آليات الحوكمة الدولية وشواغلها كدول تقترب من تنمية قاع البحر. و يشمل الاقتصاد الأزرق عدة قطاعات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : مكونات الإقتصاد الأزرق

نوع النشاط	خدمة المحيط	الصناعة	محركات النمو
مجموع الموارد الحية	المأكولات البحرية	مصائد الأسماك	الأمن الغذائي
		تربية الأحياء المائية	طلب البروتين
	التكنولوجيا الحيوية البحرية	المستحضرات الدوائية، المواد الكيميائية	البحث والتطوير للرعاية الصحية والصناعية.
استخراج الموارد غير الحية، توليد موارد جديدة	المعادن	التعدين في قاع البحر	الطلب على المعادن
	الطاقة	النفط والغاز	الطلب على مصادر الطاقة البديلة
		مصادر الطاقة المتجددة	
	المياه العذبة	تحلية المياه	الطلب على المياه العذبة
التبادل التجاري والتجارة في / وحول المحيطات	النقل والتجارة	الشحن	نمو النقل البحري التجاري، اللوائح الدولية.
		البنية التحتية والخدمات في الميناء	
	السياحة والترفيه	السياحة	نمو السياحة العالمية
		التنمية الساحلية	السواحل الحضارية
			اللوائح المحلية
الاستجابة لتحديات صحة المحيطات	مراقبة المحيطات والاشراف عليها	التكنولوجيا والبحث والتطوير	البحث والتطوير في تقنيات المحيطات
	عزل الكربون	الكربون الأزرق	نمو أنشطة حماية المناطق الساحلية وحماية المحيطات
	الحماية الساحلية	حماية واستعادة الموائل	
	التخلص من النفايات	استيعاب المواد الغذائية والنفايات	

Source : *Strategic Policy Advisory Unit (SPAU) in the UNDP, Leveraging the Blue Economy for Inclusive and Sustainable Growth, Policy Brief, Issue No: 6, April 2018, p:04.*

ثالثا: مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة:

يعتبر الاقتصاد الأزرق في البلدان النامية أحد مظاهر التنمية المستدامة حيث يسعى إلى تحقيق العدالة في الحصول وتقاسم وتنمية الموارد البحرية، ويعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل ومحاربة الفقر وتقليص الديون التي تعيق مسار التنمية الوطنية.

ويشير الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة التي نصت عليها الأمم المتحدة إلى " الإستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة " ، كما هو موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم (02) : الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي	الوصف		الموعد النهائي
14.1	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما التلوث الناتج عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات		2025
14.2	إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز مرونتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات		2020
14.3	تقليل آثار تحمّض المحيطات ومعالجتها، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات		غير متوفر
14.4	تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة المخزون السمكي إلى ما كان عليه في أقرب وقت ممكن، ليصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية		2020
14.5	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما التلوث الناتج عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات		2020
14.6	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما التلوث الناتج عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات		2020
14.7	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما التلوث الناتج عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات		2030
14.a	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما التلوث الناتج عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات		غير متوفر
14.b	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما التلوث الناتج عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات		غير متوفر
14.c	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما التلوث الناتج عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات		غير متوفر

المصدر: *وحدة معلومات الإيكونومست المحدودة، رسم مسار استدامة المحيطات في الدول المطلة على المحيط الهندي، 2018، ص : 12.*

ويعمل هذا الهدف على رفع العائد الاقتصادي للدول الجزرية النامية، وكذلك الدول الأقل نموا، وذلك من خلال التخطيط المستدام للموارد البحرية مثل تربيةالأحياء المائية ومصائد الأسماك والسياحة البحرية والساحلية. وتشير توقعات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD إلى أنه بحلول عام 2030 يمكن أن يفوق الاقتصاد الأزرق نمو الاقتصاد العالمي ككل من حيث القيمة المضافة وفرص العمل.[14] حيث يهدف الاقتصاد الأزرق إلى تعزيز التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر من خلال استغلال الموارد البحرية والساحلية. يعتبر الاقتصاد الأزرق فرصة للعديد من البلدان الساحلية والجزرية ذات الدخل المنخفض والمتوسط لتحويل المحيطات إلى مصادر للغذاء والطاقة والنقل والخدمات الأخرى. يعتبر التنويع الاقتصادي عبر الأنشطة البحرية والساحلية أمرا هاما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق نمو ذكي وشامل على المستوى العالمي.

يوفر الاقتصاد الأزرق في أوروبا حوالي 5.4 مليون وظيفة ويولد قيمة مضافة إجمالية تبلغ حوالي 500 مليار يورو سنويا. ومن بين الأنشطة الرئيسية في الاقتصاد الأزرق تشمل الصيد والزراعة البحرية والسياحة الساحلية والتكنولوجيا البحرية والطاقة البحرية. [15]

المحور الثاني : مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط (WESTMED):

يمتلك غرب المتوسط إمكانات هامة في مجال الاقتصاد الأزرق. حيث تنشط به السياحة الساحلية كما تتضمن هذه المنطقة ديناميكية النقل البحري وتربية الأسماك والصيد البحري وتطوير الطاقة المتجددة واستكشاف الموارد الطبيعية الجديدة وتطوير التكنولوجيات الحيوية للاستفادة من الموارد الحالية.

ومع ذلك، هناك تحديات تواجه الدول في هذه المنطقة، حيث يتطلب الحفاظ على توازن بين فرص الاقتصاد الأزرق واستدامة تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة جهودا قوية ومتعددة التخصصات. يجب أن تكون هذه الجهود مستدامة ومبنية على المعرفة والخبرة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب العمل في هذا المجال التنسيق والتعاون بين الدول المعنية لضمان تحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

أولا: التحديات التي تواجه منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط

تشهد منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط أزمة اقتصادية ومالية طويلة مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ، وتوسع المناطق الحضرية الساحلية ، والاستغلال المفرط للأرصدة السمكية، والتلوث البحري ، كما يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على المنطقة، ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدا كبيرا للنظم الإيكولوجية والاقتصادات الساحلية .عوامل أخرى مثل النمو السكاني والشيخوخة والهجرة وتعميق العولمة سوف تضخّم هذه الضغوط، وسنحاول توضيح أهم التحديات التي تواجه منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط فيمايلي:[16]

– هناك حوالي 60 حادث نقل بحري سنويا في غرب البحر الأبيض المتوسط ، 15 منها تشمل ناقلات تنقل النفط أو المواد الكيميائية. ما يقرب من نصف الحوادث التي أدت إلى انسكابات كبيرة (أكثر من 100 طن) على مدى العقد الماضي في غرب البحر الأبيض المتوسط. ويزيد تركيز السفن من خطر الاصطدام والتلوث البيئي والضوضائي.

– تعرضت المنطقة بشكل كبير للهجرة في الفترة 2013– 2015 ، على سبيل المثال عبور ما متوسطه 11000 مهاجر غير شرعي شهريا المنطقة عبر الطرق الغربية والوسطى في البحر الأبيض المتوسط، كما شهد الطريق المركزي على وجه الخصوص زيادة كبيرة في العنف والاستغلال وسوء المعاملة التي يرتكبها المهربون ضد المهاجرين ، وفي عدد الضحايا.

– سيزيد عدد السكان في سن العمل (الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا) في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكثر من 100 مليون شخص بين عامي 2007 و2030 بناءا على سيناريو الأمم المتحدة، وسيتواجد 84٪ من هؤلاء العمال الإضافيين في الجنوب. فمعدلات البطالة بين الشباب مرتفعة بالفعل في جميع أنحاء غرب البحر الأبيض المتوسط وتتراوح بين 14 ٪ و58 ٪ (متوسط 2011–2015)، في حين تظهر الاتجاهات الديموغرافية شيخوخة السكان العاملين على الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط.

– من المتوقع أن يزيد الطلب على العمالة في الصناعات القائمة على المحيطات ككل بأكثر من الضعف بحلول عام 2030، مع حدوث نمو سريع بشكل خاص على سبيل المثال في تربية الأحياء المائية البحرية، ومعالجة الأسماك، وأنشطة الموانئ .لكن القوى العاملة البحرية على الشاطئ الشمالي تتقدم في السن، ولم يعد الشباب ينجذبون إلى الوظائف البحرية .سواء في القطاعات البحرية التقليدية أو الناشئة، حيث لا يمكن للشركات العثور على المهارات والملامح المطلوبة، ويرجع عدم التوافق بين العرض والطلب بشكل أساسي إلى نقص الحوار والتعاون بين الصناعة ومستويات التعليم المختلفة.

– هناك تحد مزدوج للبحث والتطوير يتمثل في الدعم المخصص لاجتذاب البحث والتطوير المخصص للاستثمار، حيث تتطلب أنشطة مثل السياحة والنقل ومصايد الأسماك التي تمثل طليعة الاقتصاد الأزرق المزيد من الابتكار والتنويع لكي تظل مستدامة وتنافسية ومربحة مع مرور الوقت وتوفر العمالة المؤهلة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نشر كامل الإمكانات الناشئة والعديد من الأنشطة الناشئة وسلاسل القيمة (مثل التكنولوجيا الحيوية الزرقاء، والطاقات البحرية المتجددة، والموارد البيولوجية والموارد الأخرى) . فكل هذه الأنشطة تتطلب دعم مادي.

– تمثل منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط هي نقطة ساخنة للضغط البشري (الاقتصادي والديموغرافي والبيئي)، وتوجد 7 مناطق من أصل 13 منطقة في البحر الأبيض المتوسط حيث يتفاعل النشاط الاقتصادي المكثف بقوة مع قضايا الحفظ هناك، قد تتسبب الأنشطة الاقتصادية البحرية المتنافسة المحتملة في المياه نفسها في ردع أو منع الاستثمارات، في حين أن ضغوطها المتراكمة يمكن أن تزيد من توليد النفايات واستهلاك الطاقة والمياه ، وتؤدي إلى تفاقم استغلال الموارد المعدنية والبيولوجية وتؤدي في النهاية إلى مزيد من التلوث والتدهور الخطير في الموارد البحرية والنظم الإيكولوجية الساحلية.

– لدى المنطقة أكبر تنوع بيولوجي في البحر الأبيض المتوسط وهي واحدة من أكثر المناطق إنتاجية، ومع ذلك تعرضت العديد من الأرصدة السمكية في المنطقة للاستغلال المفرط على المدى الطويل،كما تغطي المحميات والمواقع الطبيعية حوالي 3.5 ٪ من مياه غرب البحر الأبيض المتوسط ، والتي لا تزال بعيدة عن هدف الحصول على 10 ٪ من الحفاظ على المناطق الساحلية والبحرية من خلال نظام المناطق المحمية المدارة بشكل فعال والمتصل جيدا وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المنطقة .

– العثور على القمامة البحرية في جميع المواقع التي تم مسحها في حوض غرب البحر الأبيض المتوسط الفرعي، بما في ذلك السواحل والأودية الكاتالونية، وخليج الأسود، وحوض الجزائر–البليار، مع كثافة عالية وجدت في شمالها الجزء الغربي وعلى المنحدر القاري (فام وآخرون، 2014) .

ثانيا: لمحة على مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط (WESTMED):

في عام 2012، في مؤتمر برشلونة السابع عشر لاتفاقيات برشلونة المنعقد في باريس ، وقع الحزب الشيوعي الفرنسي على إعلان باريس الداعي إلى إنشاء "اقتصاد أزرق" لحماية وتعزيز بيئة البحر الأبيض المتوسط النظيفة والصحية والإنتاجية.

وفي 17 نوفمبر 2015 ، اعتمدت 43 دولة من دول الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) إعلانا وزاريا حول الاقتصاد الأزرق. لتحقيق الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.[17] وذلك من خلال الإستفادة المثلى من الإمكانات الكامنة للاقتصاد الأزرق في سبيل تعزيز النمو وفرص العمل والإستثمار والحد من الفقر،[18] مع حماية البحار السليمة وبلورة رؤية واضحة لتنمية القطاعات البحرية والملاحية على المستوى الوطني ومستوى الحوض البحري .[19]

وفي أكتوبر 2016 ، شجع وزراء خارجية غرب البحر الأبيض المتوسط على مواصلة العمل بشأن مبادرة من أجل التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق ، إلى جانب الاتحاد من أجل أمانة البحر المتوسط .[20]

أطلقت المفوضية الأوروبية في أفريل 2017 مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في منطقة غرب البحر المتوسط، [21] وتم اعتمادها سياسيا في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 في نابولي .[22]وقد اتفق وزراء دول غرب البحر الأبيض المتوسط أثناء اجتماعهم على تطوير اقتصاد أزرق مستدام في المنطقة من خلال إطار عمل ملموس. و تمثل هذه المبادرة متابعة هامة للإعلان الوزاري لدول الإتحاد من أجل المتوسط بشأن الإقتصاد الأزرق (UfM) في 17 نوفمبر 2015. [23] وتضم المبادرة 10 دول أو ما يطلق عليها مجموعة 5+ 5 تشمل : الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، مالطا، فرنسا، إيطاليا، موريتانيا، البرتغال، إسبانيا .[24] وتهدف مبادرةWestMED إلى: [25]

– مساحة بحرية أكثر أمنا وأمانا.

– اقتصاد أزرق ذكي ومرن .

– حكم أفضل للبحر.

سيتم تمويل المبادرة من خلال الصناديق والأدوات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي والوطنية والإقليمية القائمة .وفقًا لتقدير متحفظ، تبلغ الأموال المتاحة لتنفيذ هذه المبادرة ما لا يقل عن 4 مليارات يورو .بالإضافة إلى ذلك ، يتوخى الاتحاد الأوروبي إنشاء آلية مساعدة مخصصة لغرب البحر المتوسط وإطلاق دعوات مركزة لتعزيز التجمعات البحرية والتخطيط المكاني البحري والتعاون بين معاهد التدريب البحري وبين المجتمعات الساحلية على مصايد الأسماك الصغيرة في المنطقة والتي تبلغ حوالي 10 ملايين يورو. [26]

ثالثا: أولويات العمل المشتركة التي سيتم تطويرها في إطار مبادرة WestMED :

هناك ستة أنشطة يشترك فيها بلدان المبادرة من أجل تطوير الاقتصاد الأزرق بمنطقة غرب البحر المتوسط وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي : [27]

1. تطوير أقطاب النشاط البحري :

تعتبر التجمعات الإقليمية منصة تعمل على ايجاد حلول ابتكارية في مجال الأنشطة الزرقاء، فهي تسهل التعاون وتتيح التواصل الفعال بين الشركاء في WestMED من خلال تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة، ويمكن التركيز على مجالات محددة وفقا لأولويات واهتمامات الشركاء المعنيين، مثل الموانئ "الذكية"،والموانئ السياحية الصديقة للبيئة، والطاقة البحرية المتجددة، والمنصات متعددة الأغراض. بغية استكشاف الموارد والمساحات ذات الصلة والاستفادة منها، كما يمكن أيضا تنظيم شبكة من الموانئ والتجمعات مع حاضنات ومسرعات الأعمال لتعزيز هذا المفهوم في البلدان الجنوبية

2. التنوع البيولوجي، حماية البيئة البحرية وترميمها:

تعتبر ظاهرة تلوث المحيطات وتلوث التربة والمياه والهواء من العوامل الهامة في تدهور البيئة البحرية والقضاء على التنوع البيولوجي، وهذا بدوره يسهم في تغيير بنية النظم الإيكولوجية وعملها ويؤدي إلى تدهور النباتات والحيوانات المحلية، سوف يتم دعم مجهودات الدول للوفاء بالتزاماتها الدولية على النحو المنصوص عليه في خطط العمل الإقليمية واتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها المختلفة، ولتحقيق هذه الغاية، قامت البلدان بتحديد الاجراءات التي لها علاقة بذلك مثل: مكافحة التلوث البحري (إدارة مياه صابورة، النقل المستدام، النفايات البحرية، إنشاء "مناطق التحكم في الانبعاثات البيئية" لتخفيض الانبعاثات)، وتلوث التربة، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية (إدارة النفايات الصلبة والسائلة، وإنشاء محميات بحرية وساحلية، التوعية البيئية، وتطويرآليات إدارة المخاطر البيئية)، بالإضافة إلى مكافحة التعرية البحرية والتدهور البيئي (تدابير انشاء المشاريع التنموية، واعادة والترميم) وذلك بغية تحقيق حالة بيئية مواتية للبيئة البحرية للبحر الأبيض المتوسط وتحسين قدرة المناطق الساحلية على التكيف مع تغير المناخ.

3. الاستهلاك المستدام والإنتاج المستدام :

تعد الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج أمرا مهما للحفاظ على الموارد البحرية وضمان استدامتها على المدى الطويل. يتطلب ذلك تبني نماذج استهلاك وإنتاج مستدامة وتعزيزها على مستوى متعدد المستويات ومدمج وإقليمي.

وذلك يكون بتعزيز نهج متعدد المستويات ومتكامل وإقليمي لنماذج الاستهلاك والإنتاج المستدام من خلال التنمية المستدامة واستخدام الموارد المشتركة وخلق فرص جديدة. والاستخدام المستدام للموارد البحرية والحفاظ عليها في مجالات مختلفة كالسياحة الساحلية والبحرية المستدامة، تعزيز التراث الثقافي (المراسي المستدامة بيئيا) ، التعاون مع القطاعات الأخرى مثل مصائد السمك، تربية الأحياء المائية، الطرق الساحلية الجديدة، إدارة المياه، الابتكار التكنولوجي ودعم المشاريع (الطاقة البحرية المتجددة، والانتقال الطاقوي، والمشاريع الصغيرة ، والشركات المصغرة لـلاقتصاد الأزرق والتكنولوجيا البحرية الحيوية)، كما تعتبر الموانيء مسألة هامة لتحقيق تنمية مستدامة وفعالة وآمنة للنقل البحري بمنطقة البحر المتوسط، ويجب تعزيز وسائط الربط بين الموانيء المهمة بالبحر المتوسط (النقل الأخضر، الملاحة الخضراء، الوقود الحيوي، الشحن البحري، الخدمات والمعدات الآمنة).

وينبغي أن يؤدي التخطيط المكاني البحري الفعال والإدارة السليمة للمناطق الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز الاستخدام المستدام والخالي من النزاعات، وإذلك بالاستخدام المنسجم للحيز البحري والموارد البحرية.

4. تعزيز استدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتنمية المجتمعات الساحلية:

في ظل تراجع المخزون السمكي من جهة ، ومن أجل ترشيد وضمان استدامة الصيد من جهة أخرى وكذا تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الساحلية، يتم توجيه الإجراءات المشتركة بشكل خاص نحو تطوير الاستزراع السمكي المستدام من خلال أفضل الممارسات والتكنولوجيات والاستراتيجيات (الاستزراع التجريبي النموذجي، الابداع التكنولوجي، إصدار الشهادات، تقييم الأثر)، ممارسات صيد الأسماك الصديقة للبيئة (منع التلوث البحري، إنشاء أحزمة زرقاء للتنوع البيولوجي، والتدابير المكانية لتعزيز الصيد المستدام، وتكييف السفن المخصصة للصيد مع التخلص من النفايات الموجودة في البحر، تعزيز التكنولوجيات الحديثة لتزويد الصيد الحرفي بحلول فعالة في مجال الاتصالات والملاحة وحماية المصائد على متن النقل البحري)، و إعادة تقييم كافة سلاسل الإنتاج بدءا من عملية الصيد إلى غاية التجهيز والتوزيع (التطوير المستمر للممارسات والمعايير المشتركة، التدريب، العدالة في توزيع دخل الصيادين، وتطوير الموانئ الخاصة بالصيد).

5.تطوير وتنقل الكفاءات :

من أجل تعزيز ونشر المفهوم الجديد للاقتصاد الأزرق وزيادة القدرات والمهارات للدول في هذا المجال، ينبغي تعزيز وتيسير تنقل المهارات بين بلدان غرب البحر المتوسط من خلال أنشطة التدريب والتبادل والتوعية والبحث في القضايا البحرية والبيئة البحرية والاقتصاد الأزرق بشكل عام على سبيل المثال:

– إنشاء مجتمع للمعرفة والابتكار في مجال المحيطات بمعهد اوروبا للتكنولوجيات لدعم الأنشطة التي تعمل على تطوير المعرفة بالمحيطات.

–إنشاء شبكة من المدارس الزرقاء والحملات الإعلامية لتنمية ريادة الأعمال والمبادرات الشبابية في البحر المتوسط، من خلال تنظيم ورش عمل لتصميم برامج جديدة Hackathons بناءا على الاحتياجات وبرامج العمل.

– استخدام التقييمات المتاحة لإعداد الدراسات الاستقصائية لتحديد المهارات والمؤهلات التي يحتاجها الاقتصاد الأزرق .

– تنشيط دورات تدريبية في مجال الاقتصاد الأزرق خاصة بالشباب الموظفين.

– عمل مشتلة في مجال الإقتصاد الأزرق للمقاولات .

– تطوير وتشجيع التعليم الإلكتروني ببلدان المنطقة.

– إنشاء شبكة من المؤسسات التعليمية البحرية ومراكز البحوث، ومشاركة وتقاسم المعارف العلمية حول البيئات البحرية.

– تطوير وتشجيع التنمية المتكاملة للمهارات في مجال الإدارة والمراقبة والعمليات البحرية في مختلف القطاعات البحرية، بما في ذلك مصايد الأسماك ومنع التلوث البحري والأمن البحري.

وفي هذا الصدد تم إنشاء برنامج ماجستير في النمو الأزرق المستدام لتحقيق التفوق العلمي والابتكار التكنولوجي الذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2020. يتم تنظيم ماجستير بالاشتراك مع جامعة تريست و المعهد الوطني لعلوم المحيطات والجيوفيزياء التجريبيةOGS بإيطاليا لدعم إنشاء مسارات مهنية زرقاء مستقرة وجذابة من خلال تعزيز المهارات المهنية وتعزيز الكفاءات في المجالات المتعلقة بالنمو الأزرق المستدام. ويهدف البرنامج إلى:[28]

– زيادة المهارات المهنية وجودة البحوث في القطاع البحري والبحري .وبالتالي المساهمة في إنشاء ملفات تعريف وظائف جديدة والمزيد من فرص فرص العمل الزرقاء .

– زيادة العرض التعليمي لتوسيع نطاق النمو الاقتصادي الحالي والنمو ، مع التركيز بشكل خاص على الأنشطة والجوانب المتعلقة بأهمية البحر (بما في ذلك الأمن والسلامة في البحر) .

– للمساعدة في توسيع نطاق الأنشطة التي تؤدي في النهاية إلى مشاركة نتائج البحوث ونشر المعرفة العلمية .

– تعريض الطلاب للجوانب الشاملة مثل أدوات التمويل وإدارة المشاريع في مجال النمو الأزرق .

– تقديم موضوعات مبتكرة مثل دبلوماسية العلوم لتخفيف الحوار بين الدول وتسهيل التنقل والوصول إلى البنى التحتية البحثية.

6.السلامة البحرية ومكافحة التلوث البحري :

تكتسي قضية السلامة البحرية ومكافحة التلوث البحري أهمية متزايدة في وقتنا الحالي نتيجة ازدياد الضغوط البشرية على البيئة البحرية، إضافة إلى الضوضاء تحت المياه ، تعدد مصادر الطاقة، التغيرات المناخية والأخطار الجيولوجية، والمخاطر المتعلقة بالتنقيب على الموارد في قاع البحر لاستغلالها (الأخطار البحرية، والفيضانات الساحلية)، التنسيق الاداري لأنظمة النقل بغية الحصول على وسائل نقل أكثر ذكاءا واستدامة وأمان، بالاضافة الى تشجيع الدراسات التي تتناول المخاطر البحرية (ارتفاع منسوب المياه، التسرب النفطي، تعرية الساحل، العواصف، التسونامي والاجتياح البيولوجي)، ستسعى المبادرة إلى تطوير برامج جديدة منWestMED تتعلق بمكافحة التلوث البحري والوقاية منه مع اطلاق شبكات للقياس والرصد والإخطار في المنطقة.

رابعا: مؤتمر نحو أعمال " زرقاء " بالجزائر (ديسمبر 2018)

دعا إعلان الجزائر الصادر يوم 4 ديسمبر 2018 لاجتماع وزراء البلدان المشاركة في مؤتمر الأطراف: نحو أعمال "زرقاء" ملموسة في غرب البحر الأبيض المتوسط الذي نظمته المفوضية الأوروبية بالجزائر العاصمة يوم 3 ديسمبر 2018،[29] على اعتماد خارطة الطريق لمبادرة WestMED التي تحدد المحاور المشتركة للنشاطات ذات الأولوية للبلدان المشاركة، وانطلاق المشاريع الأولى للمبادرة ، مع الإلتزام بـــ :[30]

– العمل على استكشاف الإمكانات المتوفرة بمنطقة غرب البحر الأبيض المتوسط لتطوير اقتصاد أزرق مستدام، محفز للنمو وموفر لفرص العمل ويعمل على إتاحة إطار معيشي أفضل لشعوب البحر الأبيض المتوسط، مع الحفاظ على الخدمات التي يوفرها النظام البيئي بالمحيط المتوسطي.

– التنسيق مع المفوضية الأوروبية وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، لمواصلة تعزيز جهود التعاون الرامية لتجسيد مبادرة غرب البحر المتوسط وتنفيذ المشاريع المحددة في إطار مبادرة WestMED مع ضمان قيمتها المضافة وأثرها.

– الالتزام بتحقيق الأهداف المحددة لتحسين نوعية حياة الناس داخل وخارج منطقة غرب البحر المتوسط.

– الالتزام بتطبيق الإجراءات ذات الأولوية والمشتركة لخارطة الطريق.

– اعتماد مشاريع محددة وقابلة للتحقيق بما يتماشى مع الإجراءات ذات الأولوية المحددة في خارطة الطريق.

– حشد كافة الوسائل المادية والبشرية اللازمة بغية تنفيذ الإجراءات والمشاريع المعتمدة.

وسيتم تخصيص حصة من المشاريع المصادق عليها من قبل أطراف المبادرة لتنفيذها بالجزائر، من طرف الخبراء لا يعني، حيث ينتظر أن يتم طرح مشاريع جديدة مستقبلا تتماشي وأهداف المبادرة، لاسيما وأن آليات المرافقة والتمويل خصصت 300 مليون أورو لتنفيذ المشاريع الناجعة، على أن يتم في مرحلة أخرى إنشاء صندوق خاص لتمويل كل مشاريع المبادرة.[31]

الخاتمة:

أصبحت العديد من الحكومات والمنظمات والمجتمعات في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تدرك الحاجة إلى نهج أكثر تماسا وتكاملا ونزاهة وعلما لإدارة التنمية الإقتصادية للبحار والمحيطات والمسطحات المائية بشكل عام، واستغلال الموارد البحرية بشكل يحقق أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر والجوع وإيجاد فرص عمل قائمة على قاعدة من الموارد المتنوعة في إطار مسطحات مائية سليمة وصحية.

لذا كان هناك إهتمام متزايد بأن المحيطات والبحار في العالم تتطلب مزيدا من الإهتمام المتعمق والعمل المنسق خصوصا أنها تحتوي على موارد إقتصادية هائلة والتي يمكن أن تعمل على تنويع مصادر الايرادات وتوفير فرص عمل للملايين من الأشخاص عبر العالم . وتجلى ذلك في مبادرات مختلفة للجان فرعية للأمم المتحدة، انبثق عنها مفهوم جديد لاقتصاد قادر على تحقيق الإدار السليمة لهذه المسطحات المائية وهو ما يعرف ب " الإقتصاد الأزرق " الذي يعكس أهمية الإدارة السليمة والمستدامة للمسطحات المائية من بحار وبحيرات ومحيطات. كما تعتبر ضرورية لاستدامة اقتصاديات البلدان القائمة على الموارد البحرية خاصة البلدان الساحلية والجزر.

وتعتبر مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط إحدى المبادرات التي انعكست لاستغلال الإمكانيات البحرية بما يحقق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة ، وعلى الرغم من التركيز الأساسي للمبادرة على منطقة غرب المتوسط، إلا أنه يمكن بسهولة توسيع نطاق عملها وتأثيراتها لتشمل مناطق أخرى في المستقبل ، حيث تطمح المبادرة إلى تعزيز التعاون والعلاقات الأخوية بين شركاء فرص عمل زرقاء من أجل توفير نمو أزرق وتحسين مستوى المعيشة لسكان البحر المتوسط في السنوات المقبلة مع ضمان حماية البحار المتوسطية من الملوثين والأنشطة البشرية غير المنظمة. ولتحقيق ذلك تم التركيز على ست أولويات للنشاطات يشترك فيها معظم البلدان . تتمثل في:

– تنمية أقطاب النشاط البحري.

– الحفاظ على التنوع البيولوجي، وترميم البيئة البحرية وحمايتها.

– تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام والانتاج المستدام.

– اتحسين صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل مستدام، وتطوير المجتمعات الساحلية.

– تطويرونقل المهارات والكفاءات .

– تعزيز السلامة البحرية ومحاربة التلوث البحري .بمختلف أشكاله.

التوصيات:

يتطلب إيجاد الوظائف الزرقاء العديد من الإجراءات لتهيئة البيئة المناسبة لاستغلال امكانيات الإقتصاد الأزرق على نحو يعزز من فرص التشغيل منها:

– التركيز على استراتيجية شاملة تعنى بالشراكة بين القطاع الخاص والعام لاستغلال الامكانات الهائلة للإقتصاد الأزرق لتحقيق الاستدامة التنموية وتسريع النمو.

– تشجيع وتطوير الاستثمار الخاص والعام بهدف استغلال الموارد البحرية.

– وضع قوانين وأطر لممارسة العمل التجاري والتسيير المستدام للمورد البحري.

– ترسيم الحدود البحرية وذلك باتخاذ الخطوات التشريعية اللازمة والتدبير الاداري بغية الحصول على السيادة وممارسة الحق السيادي والمتمثل في الاستفادة الكاملة من الامكانيات البحرية.

قائمة المراجع:

[1] – مايكل مادسن، حقائق عن المحيطات، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية " حماية بيئتنا البحرية" ، المجلد 54، العدد 03، سبتمبر 2013، ص: 21.

[2] - https://www.msp-platform.eu/sea-basins/west-mediterranean (28/02/2020).

[3] - https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52017DC0183 (01/03/2020).

[4] - Federation of Indian Chambers of Commerce and Industry, Blue Economy Global Best Practices Takeaways for India and Partner Nations, A Study by Core Group of Experts on Blue Economy, December 2019, p:17.

[5] - European Investment Bank , Declaration of The Sustainable Blue Economy Finance Principles, March 2018, p:01.

[6] – منظمة العمل العربية، " تعزيز دور الاقتصاد الازرق لدعم فرص التشغيل" ، وثيقة البند التاسع ضمن جدول أعمال الدورة (46) ، لمؤتمر العمل العربي بالقاهرة، 14- 21 أفريل 2019، ص ص : 10 -11.

[7] – الجمعية العامة للأمم المتحدة، عالم الزرقة: الحفاظ على المحيطات وحماية الكوكب وضمان رفاه البشرية في سياق خطة عام ٢٠٣٠، تقرير موجز عن الاجتماع البرلماني لعام 2017 الذي اشترك في تنظيمه كل من الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب رئيس الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة يومي 13و 14 فيفري 2017، ص : 06.

[8] – تقرير داني فور، رئيس جمهورية سيشل المناصر لتنمية الإقتصادالأزرق في أفريقيا، مؤتمر الإتحاد الدورة العادية الثانية والثالثون أديس أبابا، إثيوبيا، 10 – 11 فبراير 2019، ص: 02.

[9] – المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي" لجنة البيئة والتنمية المستدامة" ، "الإقتصاد الأرزق : ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب"، ديسمبر 2018، ص: 07.

[10] - International Institute for Sustainable Development (IISD), State of Sustainability Initiatives Review: Standars and The Blue Economy, 2016, p:02.

[11] -S. Smith-Godfrey, Defining the Blue Economy, Maritime Affairs: Journal of the National Maritime Foundation of India, 2016, p:02.

[12] -International Institute for Sustainable Development, State of Sustainability Initiatives Review: Standards and The Blue Economy, 2016, p:02.

[13] - https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2978BEconcept.pdf (07/03/2020).

[14] - European Investment Bank , Introducing The Sustainable Blue Economy Finance Principles, 2018, p:01. https://ec.europa.eu/maritimeaffairs/sites/maritimeaffairs/files/introducing-sustainable-blue-economy-finance-principles_en.pdf

[15] - World Bank Group, Blue Economy Devolopment Framework: Growing the Blue Economy to Combat Poverty and Accelerate Prosperity, April 2016, p:01. http://pubdocs.worldbank.org/en/446441473349079068/AMCOECC-Blue-Economy-Development-Framework.pdf

[16] - https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52017SC0130 (04/03/2020).

[17] - Jean-Pierre GIRAUD, "A blue economy for a healthy Mediterranean": Implementation and outputs, A blue economy for a sustainable development of the Mediterranean region. Project Conference Marseilles, 30-31 May 2017, p:03.

[18] – الإتحاد من أجل المتوسط، مسودة الإعلان المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول شؤون الاقتصاد الأزرق 17 بروكسل، تشرين الثاني / نوفمبر 2015 ، ص : 02.

[19] - Union for the Mediterranean, Declaration, Ministerial Conference on Blue Economy 17 November 2015, Brussels , p:02.

[20] - European Commission, Towards an initiative for the sustainable development of the blue economy in the western Mediterranean GOALS and PRIORITIES, Published in September 2017, p: 03.

[21] - https://webgate.ec.europa.eu/maritimeforum/en/node/4124 (05/03/2020).

[22] – الإتحاد من أجل المتوسط، آخر أألخبار الفصلية على االقتصاد أألزرق، العدد رقم26 فبراير/فيفري /شباط 2018، ص : 03.

[23] - https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_17_924

[24] - Union for the Mediterranean , Declaration, FOR THE IMPLEMENTATION OF THE INITIATIVE, 30 November 2017, Naples, p:01. https://ec.europa.eu/maritimeaffairs/sites/maritimeaffairs/files/2017-11-30-west-med-declaration_en.pdf

[25] - https://ec.europa.eu/maritimeaffairs/policy/sea_basins/mediterranean_sea

[26] - https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/MEMO_17_1001

[27]- مبادرة غرب البحر المتوسط، خارطة طريق للمبادرة من أجل التنمية المستدامة للإقتصاد الأزرق في غرب المتوسط، WestMED ، 2018، ص ص: 06-11. https://www.westmed-initiative.eu/wp-content/uploads/2016/02/ -WestMED.pdf

[28] -http://bluegrowth.inogs.it/advancedmaster/introduction (06/03/2020).

[29]- الإتحاد من أجل المتوسط (UfM) وشركائه لتعزيز الإقتصاد الأزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نشرة إخبارية ربع سنوية عن الإقتصاد الأزرق، عدد 05، 15 فيفري 2019، ص: 05.

www.medblueconomyplatform.org/wp-content/uploads/2019/07/Blue-Economy-Flash-News_5th-Issue_AR.pdf

[30]- مبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط، إعلان اجتماع وزراء البلدان المشاركة في المبادرة من أجل التنمية المستدامة للإقتصاد الأزرق في غرب المتوسط ، الجزائر، 4 ديسمبر 2018، ص ص: 4-5. - www.westmed-initiative.eu/wp-content/uploads/2016/02/ 2018.pdf

[31]- نوال.ح، وزراء مبادرة "واست ماد" يصادقون على " إعلان الجزائر"، 31 مشروعا لبعث الاقتصاد الأزرق جنوب المتوسط، جريدة المساء ، يومية إخبارية وطنية، صادرة يوم 05 ديسمبر 2018، العدد 6665، ص: 02.